الأمم المتحدة S/2006/418

مجلس الأمن

Distr.: General
20 June 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) الذي طلب بموجبه المجلس إليّ أن أقدم تقارير فصلية عن الحالة في الصومال. ويشمل التقرير التطورات المستجدة منذ تقديم تقريري الأخير المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/122). ويركز التقرير بشكل رئيسي على التطورات السياسية الحاصلة منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي في بايدوا في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وعلى تصاعد حدة القتال مؤخرا في مقديشو. كما يقدم استكمالا عن الحالة الأمنية والأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في الصومال.

ثانيا – الحالة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية والتطورات الحاصلة في الصومال

٢ – أتاح إعلان عدن المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/14؛ وانظر S/2006/122، الفقرات ٦–١٠) وانعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي في بايدوا في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، للمؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تبدأ في معالجة بعض الخلافات الرئيسية التي أشاعت الفرقة بين صفوف القيادة وأصابت العملية السياسية بالشلل في معظم عام ٢٠٠٥. وتضمنت هذه الخلافات ما يتعلق بالمقر المؤقت للمؤسسات الاتحادية الانتقالية ريثما يستتب الأمن في مقديشو، وانتشار بعثة لدعم السلام في الصومال مشتركة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

٣ – وجرى حل الخلافات حول المقر المؤقت للمؤسسات الاتحادية الانتقالية في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، عندما وافق البرلمان الاتحادي الانتقالي على اختيار بايدوا لتكون

300606 300606 06-39729 (A)

مقرا للحكومة والبرلمان الاتحاديين الانتقاليين. وأنشأ البرلمان ١٤ لجنة برلمانية وهو بصدد إنشاء لجنة دستورية وطنية. وتتيح هذه التطورات للحكومة المضي قدما في الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي.

٤ - وفي اجتماع عُقد في بايدوا في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الوزراء مشروع الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار وقدمه إلى البرلمان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ للنظر فيه. وتنص الخطة على نشر بعثة لدعم السلام مشتركة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، وتعد تفاصيل الانتشار بالتشاور مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي (انظر الفقرة ٢٥ أدناه).

ألف - القتال في مقديشو

٥ - بينما أُحرز تقدم على صعيد العملية السياسية، يظل الوضع الأمني، لا سيما في مقديشو، مسألة تثير قلقا بالغا. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت العاصمة بعضا من أسوأ موجات القتال على مدى ما يقرب من عقد من الزمان. وأوقع الصراع الميليشيات الموالية لقادة التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب (التحالف) في مواجهة مع أعضاء الميليشيات المنتمين إلى بعض محاكم الشريعة وشركاهم. وينتمي الجانبان إلى قبيلة الحوية، وهي القبيلة الرئيسية في منطقة مقديشو.

٦ - وقد تأسس التحالف رسميا في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وهو يتألف من وزراء في الحكومة ورجال أعمال ذوي نفوذ وقادة فصائل. وهدف التحالف المعلن هو اجتثاث العناصر الإرهابية التي يقال إنها مرتبطة ببعض محاكم الشريعة العاملة في مقديشو أو تتمتع بحماية هذه المحاكم. وكانت سبع على الأقل من محاكم الشريعة قد تأسست في المدينة في السنوات القليلة الماضية. وهي توفر الخدمات الأمنية والاجتماعية الأساسية في قطاعات من مقديشو، في غياب حكومة مركزية أو حكومة بلدية عاملة. وفيما لا تتصف جميع محاكم الشريعة بميول تتسم بالتطرف، فقد اتُهم بعضها بالمسؤولية عن ارتكاب عمليات اغتيال وشن هجمات إرهابية في مقديشو. كما اتُهموا بإيواء أفراد من الأجانب يُشتبه في ممارستهم أنشطة إرهابية.

٧ - وذكر قادة الحكومة الاتحادية الانتقالية مرارا أن التحالف لا يتصرف في مقديشو بالنيابة عنهم. وأصر الرئيس عبد الله يوسف أحمد ورئيس الوزراء على محمد غيدي على أنه لو كان قادة التحالف، لا سيما الوزراء، جادين في مكافحة الإرهاب لقدموا إلى بايدوا وعملوا مع الحكومة في هذه المسألة. وتصر الحكومة على أن الإرهاب في الصومال لا يمكن

مكافحته بفعالية إلا تحت مظلتها. إلا أن بعض الوزراء في التحالف وبعض خصومهم في محاكم الشريعة لا يعترفون بسلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٨ - وقد اندلع القتال في مقديشو في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ عندما هاجمت الميليشيات الموالية لأبو كار عمر عدني الميليشيات الموالية لبشير راغي شيرار في منطقة غلغلاتو شمالي مقديشو. ويُعتقد أن عدني هو الممول الرئيسي لمحاكم الشريعة، فيما يعد راغي رجل أعمال بارزا وعضوا في التحالف. واعتُبرت المواجهة استمرارا للصدامات التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بين نفس الميليشيات من أجل السيطرة على المداخل المؤدية إلى ميناء المعان. وبدأ القتال كنزاع تجاري داخل عشيرة أبغال التي ينتمي إليها عدني وراغي، إلا أن الأمر سرعان ما تصاعد ليشمل ميليشيات أخرى من التحالف ومحاكم الشريعة. وأسفر القتال الذي استمر أربعة أيام عن مقتل ٦٠ شخصا على الأقل، معظمهم من المدنيين. ونأى بعض قادة محاكم الشريعة بأنفسهم عن هذا القتال، معلنين أنه نزاع تجاري بين عدني وراغي. وعلى الرغم من أن جانبا من القتال كان من أجل السيطرة على مناطق داخل المدينة، فإن جانبا كبيرا من الصراع دار حول المطارات والموانئ، لاسيما الموانئ التي تُنقل من خلالها المساعدات الإنسانية.

٩ - واستمرت جولة ثانية متقطعة من الصدامات بين نفس الجماعتين خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، حيث حاول كل من الطرفين الحصول على ميزة استراتيجية دون أن يحقق أي منهما نجاحا جوهريا. وفي هذه الأثناء، بدأ المدنيون الخائفون الهرب من المدينة تحسبا لحدوث مزيد من القتال. وأشارت التقديرات إلى عبور ما يقرب من ٠٠٠ ٢ من سكان مقديشو الحدود إلى كينيا بحثا عن الأمان.

١٠ - وبدأت جولة ثالثة من القتال في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ شمالي مقديشو بين الميليشيات الموالية لرئيس اتحاد المحاكم الإسلامية، شيخ شريف شيخ أحمد، والميليشيات الأخرى الموالية لنور حسن علي ''نور ديكله''، وهو عضو في التحالف. وينتمي كلا الزعيمين إلى عشيرة أبغال من قبيلة الحوية. وسرعان ما انتشرت الصدامات إلى أجزاء أخرى من المدينة وجذبت ميليشيات إضافية من الجانبين. وكان هذا هو أعنف قتال شهدته مقديشو منذ سنوات. فقد استخدم كلا الجانبين الأسلحة الثقيلة بشكل عشوائي، مما أسفر عن مقتل ١٦٠ شخصا على الأقل وإصابة ٢٥٠ آخرين. وكان معظم الضحايا من المدنيين. وهربت مئات الأسر من مقديشو إلى المناطق المجاورة.

١١ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، دعا ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، إلى عقد اجتماع في نيروبي للممثلين الدوليين من أجل مناقشة الحالة الأمنية في مقديشو. وأعرب جميع الممثلين

عن بالغ قلقهم من مدى توسع نطاق القتال وما يمكن أن تترتب عليه من عواقب بالنسبة لتنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي. وشددوا على ضرورة اتباع نهج مشترك لمواجهة التحديات في مقديشو، ولا سيما خطر الإرهاب، مع مواصلة السعي من أجل تحقيق تسوية سلمية للعنف.

١٢ - وأصدر ممثلي الخاص بيانا صحفيا في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، دعا فيه إلى وقف إطلاق النار فورا ودون شروط في مقديشو. وتعزز هذا النداء لاحقا من جانب البرلمان الاتحادي الانتقالي ومن جانبي ومن قبل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وأعضاء مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية.

١٣ - كما التقى ممثلي الخاص بكبار رجال السياسة الصوماليين والزعماء التقليديين، بمن فيهم شيوخ القبائل الذين يمكنهم ممارسة سلطتهم ونفوذهم الأدبيين لدى زعماء طرفي الصراع في مقديشو. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، أعلن أعضاء مختلف فئات المجتمع المدني، بمن فيهم شيوخ القبائل وغيرهم من الزعماء التقليديين، ورجال الأعمال ورجال السياسة، أنهم نجحوا في إقناع الجانبين بمراعاة وقف لإطلاق النار.

١٤ - وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، وجه رئيس الوزراء غيدي، بناء على طلب من البرلمان الاتحادي الانتقالي، رسالة خطية إلى خمسة وزراء أعضاء في التحالف كذلك، طالبا إليهم الحضور إلى بايدوا في غضون سبعة أيام من أجل تولي مهامهم الوزارية. ويشمل هؤلاء الوزراء محمد قنياري أفراح، وموسي سودي يالاهاو، وهما الزعيمان الرئيسيان للتحالف، وعمر فينيش وبوتان عيسى عليم ومقرهما في مقديشو، وبري عدن شيري ''هيرالي'' ومقره في كِسمايو. وقد كُتبت الرسالة بموافقة الرئيس يوسف. وفيما أُفيد برد ثلاثة من الوزراء الخمسة بالموافقة، وبإشارتهم إلى اعتزامهم العودة إلى بايدوا، لم يستجب محمد قنياري أفراح، وموسي سودي يالاهاو لطلب رئيس الوزراء، الذي قام بعد ذلك بتمديد الموعد النهائي لسبعة أيام أُخرى.

١٥ - وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، استؤنف القتال في الأحياء الرئيسية بمقديشو، وأسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا، وتَعَرُّض السكان الذين حوصروا وسط التراشق بالنيران إلى تشريد وكرب شديدين. وأصدر ممثلي الخاص بيانا صحفيا في ٢٥ أيار/مايو. وقد كرر فيه دعوته إلى وقف إطلاق النار فورا وبدون شروط، وحث كافة الأطراف على التوصل إلى حل في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي. كما شدد على ضرورة احترام جميع الزعماء الصوماليين للمعايير الإنسانية الأساسية والقواعد الأساسية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المدنيين المحتاجين، فضلا عن توفير الحماية للعاملين في الميدان الإنساني.

وهدأت حدة القتال في ٢٧ أيار/مايو مع تحقيق محاكم الشريعة مكاسب جوهرية من حيث السيطرة على الأرض، ولا سيما في وسط مقديشو. وأفادت التقارير عن مقتل ٦٠ شخصا على الأقل، وإصابة حوالي ١٠٠. وكان العديد من الضحايا من المدنيين، كما كان الحال في الجولات السابقة من القتال. وانتهى القتال في ٢ حزيران/يونيه، حيث حققت ميليشيات محاكم الشريعة مكاسب جوهرية. وفر بعض قادة التحالف إلى جوهر، فيما أفادت التقارير بقيام آخرين بإعادة تجميع صفوفهم شمالي مقديشو. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أُفيد بسيطرة ميليشيات محاكم الشريعة على بَلَد، وهي بلدة تقع على الطريق المؤدي إلى جوهر.

باء – انعدام الأمن في بايدوا

١٦ – لا تزال هناك شواغل بشأن انعدام الأمن في بايدوا، مقر الحكومة والبرلمان الاتحاديين الانتقاليين. فخلال جانب كبير من عام ٢٠٠٥، كانت بايدوا مسرحا للاشتباكات بين فصائل جيش رحانوين للمقاومة السابق. إلا أن تحسنا جوهريا طرأ على الحالتين السياسية والأمنية في المدينة بعد تدخل شيوخ قبيلة ديغيل – ميريفلي وساستها. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وُقع اتفاق في واجِد، لإنهاء النزاع رسميا وتحقيق المصالحة فيما بين حسن محمد نور ''شاتيغودود'' وجماعة مناوئة يقودها محمد إبراهيم ''حبسادي''.

١٧ – وقد أسفرت سنوات من القتال في بايدوا وما حولها عن ظهور عدد كبير من الميليشيات التي تعمل لحسابها الخاص دون أن يكونه لها ولاء لأي من قادة الفصائل. وقبل الجلسة الافتتاحية للبرلمان الاتحادي الانتقالي في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، جرى إقناع نحو ألفي مسلح، معظمهم من الميليشيات التي تعمل لحسابها الخاص، بالانتقال إلى معسكرات تقع على بعد بضعة كيلومترات خارج حدود المدينة. كما عمل بضع مئات منهم كأفراد للحراسة الأمنية للجلسة الافتتاحية للبرلمان.

١٨ – وأسفر نقص الأغذية والماء والمأوى والضروريات الأخرى في معسكرات الميليشيات عن انتشار شعور بالإحباط بين صفوف رجال الميليشيات. وغادر العديد منهم المعسكرات بعد أسابيع قليلة. وعاد بعضهم إلى بايدوا حيث بدأوا في مضايقة المدنيين. فيما أنشأ آخرون نقاط تفتيش خارج المدينة لابتزاز الأموال من المركبات العابرة. كما حاول رجال الميليشيا العاملون لحسابهم الخاص الموجودون في المنطقة عرقلة وصول الشحنات الإنسانية ومن بينها قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. كما اشتبكوا مرارا مع رجال الميليشيا الموالين للرئيس يوسف، الذين انتقلوا مؤخرا من جوهر للتمركز في بايدوا.

١٩ - ونتج النقص في المساعدات المقدمة لمعسكرات الميليشيات حول بايدوا جزئيا من إحجام المجتمع الدولي عن إطعام وإعالة رجال ميليشيا ناشطين في غياب عملية رسمية ومتسقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٠ - ويمثل النشاط المستمر لهذه الميليشيات تحديا أمنيا كبيرا في بايدوا والمناطق المحيطة بها. وقد حققت جهود القادة المحليين، ومن بينهم محمد إبراهيم حبسادي، وهو زعيم الفصيل الرئيسي في بايدوا، من أجل تفكيك نقاط التفتيش واستعادة النظام نجاحا محدودا. فنظرا لعدم وجود هيكل إداري رسمي في بايدوا، لم يتمكن الزعماء المحليون من استعادة الأمن في المدينة. وثمة حاجة عاجلة لاتفاق الزعماء المحليين على هيكل إداري ملائم، ونقل الميليشيات التي تعمل لحسابها الخاص وغيرها من ميليشيا الفصائل إلى مخيمات خارج المدينة كجزء من عملية تمهيدية لنزع السلاح. وجرى مؤخرا تقديم بعض المساعدات الدولية لهذا الغرض، وتخطط الأمم المتحدة للشروع في وضع برنامج قائم على منح نقود مقابل العمل لتعزيز دعم عملية تسريح بعض رجال الميليشيا المقيمين بمعسكرات.

ثالثا - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

٢١ - يقيم ممثلي الخاص اتصالات وثيقة مع الرئيس يوسف، ورئيس الوزراء غيدي ورئيس المجلس التشريعي شريف حسن شيخ عدن. وهو يشجعهم على الاستمرار في العمل معاً للنهوض بالعملية السياسية في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية والميثاق الاتحادي الانتقالي. كما يعمل عن كثب مع أعضاء المجتمع الدولي، ويحثهم على دعم إنشاء مؤسسات حكومية فاعلة.

٢٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، طالب عدد من المنظمات الإقليمية برفع جزئي أو كامل لحظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة لتيسير نشر بعثة دعم السلام المشتركة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، وإنشاء قوات أمن وطنية من قبل الحكومة الاتحادية الانتقالية. وخلال اتصالاته مع ممثلي الحكومة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، سلط ممثلي الخاص الضوء على قلق مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ولفت اهتمامهم إلى قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية الصادرة بشأن حظر توريد الأسلحة، كما أكد مدى الجدية التي يوليها مجلس الأمن إلى المسألة. وقد أكد ممثلي الخاص على ضرورة أن تتبع الحكومة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي الخطوات التي حددها مجلس الأمن باعتبارها شروطا مسبقة لازمة للتخلي عن حظر الأسلحة للتمكين من نشر بعثة دعم السلام المشتركة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

٢٣ - وفي القمة الحادية عشرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المنعقدة في نيروبي في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، كرر رؤساء الدول والحكومات تأكيد قرارهم بنشر بعثة دعم السلام في الصومال. كما أعربوا عن دعمهم لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/11)، الذي رحب فيه بقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن الصومال، بما في ذلك إمكانية نشر بعثة دعم السلام المشتركة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في الصومال.

٢٤ - وحث قادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مجلس الأمن، والدول الخمس دائمة العضوية بوجه خاص، على رفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال. وقد جاء النداء عقب البيانات والإعلانات التي أصدرتها الهيئة من قبل مطالبة برفع جزئي للحظر، ليس فقط من أجل بعثة دعم السلام المقترحة، بل أيضا لتمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية من تكوين جيش وقوة شرطة وطنيين. ويعكس هذا شعورا سائدا بين الكثير من الدول الأعضاء في الهيئة بأن حظر السلاح قد أصبح قديم العهد.

٢٥ - وقد عقد الاجتماع الاستشاري الأول للفريق المشترك بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي بشأن رفع حظر الأسلحة المفروض من جانب الأمم المتحدة في نيروبي في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وذلك عملاً بقرارات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ومؤتمر القمة الحادي عشر للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي انعقد في آذار/مارس ٢٠٠٦. وكان الغرض من الاجتماع الاستشاري الاتفاق على موقف مشترك فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة. وقدمت الحكومة مشروع خطتها الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار وأعربت عن تصميمها على وضع اللمسات الأخيرة للوثيقة قبل نهاية أيار/مايو ٢٠٠٦ لتقدم إلى البرلمان للموافقة عليها. وقد وافق الفريق المشترك على اتباع جدول زمني لإقرار الخطة من قِبل مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية ومن أجل وضع خطة تفصيلية خاصة ببعثة دعم السلام المشتركة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

٢٦ - وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، اتفق وزراء خارجية بلدان منتدى صنعاء (إثيوبيا والسودان والحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال واليمن) على عرض جدول أعمال على مجلس الأمن لرفع حظر الأسلحة. كما طلب المنتدى من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي أن يفيا بوعودهما المالية للصومال وأن يعملا على إنشاء بعثة دعم السلام في البلد.

٢٧ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقعت المفوضية الأوروبية مذكرة تفاهم في بروكسل مع الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي. وقد تعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم مساعدات

مالية إضافية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وحثت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الإفراج عن مبلغ ٧٠ مليون يورو (٨٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) علاوة على مبلغ ٢٠٠ مليون يورو الذي سبق منحه للمشاريع التي يجري تنفيذها من خلال وكالات الأمم المتحدة أساسا.

٢٨ - وقد قام السيد هيلاري بن، وزير الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بزيارة بايدوا في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ وعقد مباحثات مع الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي. وكانت هذه أول زيارة يقوم بها وزير بريطاني إلى الصومال منذ إنشاء الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٢٩ - وقد أنشئت لجنة التنسيق والرصد في ستوكهولم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لتقديم وتنسيق الدعم المتعدد الأطراف لعملية السلام في الصومال. ويعمل المجتمع الدولي والحكومة الاتحادية الانتقالية، بتيسير من السويد، منذ أواخر عام ٢٠٠٥، على تحسين ولاية اللجنة لكي تكون بمثابة آلية فعالة لدعم المؤسسات الصومالية الناشئة. وقد وقعت الولاية المنقحة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ من قِبل الرئيسين المشاركين وهما رئيس الوزراء غيدي وممثلي الخاص. وعقد الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي للجنة في بايدوا في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦.

رابعا - التطورات المستجدة الأخرى في الصومال

٣٠ - خيمت حالة من السلام النسبي على ''صوماليلاند'' خلال الفترة قيد الاستعراض وهي تكثف جهودها من أجل الحصول على اعتراف دولي بها. وهي تركز الآن إلى حد كبير على البلدان الأفريقية في متابعة طلبها المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، فإن أحزاب المعارضة قد اعترضت على تحركات ''الرئيس'' ضاهر ريالي كاهين لتمديد فترة ''غورتي'' أو مجلس المشايخ أو الأعيان، الذي يؤدي عمل مجلس الشيوخ في البرلمان حتى عام ٢٠١٠. ورغم أن التحرك حظي بدعم من قِبل المحكمة الدستورية ومجلس المشايخ نفسه، إلا أن أحزاب المعارضة عبرت عن رفضها الشديد لقرار تمديد الولاية، على أساس أنه أمر غير دستوري وطالبت بمجلس شيوخ منتخب. وهي تتهم الحكومة بتخطي مجلس النواب واتخاذ قرار أحادي الجانب بشأن المسألة. ورغم ذلك، فإن ''صوماليلاند'' ما فتئت تحرز تقدماً كبيراً في مجال التنمية وإعادة البناء في حين أن بقية مناطق الصومال لم تشرع إلا في دخول مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

٣١ - وقد استمر النزاع بين ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' المجاورة بشأن منطقتي سول وسناج. ورغم أن الجانبين عملا على خفض قواتهما في الشهور الأخيرة، إلا أن التوترات ما تزال قائمة في غياب حل سياسي. ففي بعض الأحيان يكون وصول الأمم المتحدة إلى المناطق المتنازع عليها صعبا لأن الإدارتين تصران على أن الوصول إلى منطقتيهما لا يمكن أن يحصل من الجانب الآخر. وقد أدى ذلك، أحيانا، إلى تعرض العاملين في المجال الإنساني للمضايقة والتخويف، مما تسبب في حدوث تأخيرات تشغيلية وتكبد نفقات متزايدة. كما نشبت اشتباكات في ماجيهان في ذلك الجانب من ساناج الذي تسيطر عليه ''بونتلاند''، بين قوات الأمن التابعة لها والميليشيات المحلية. وأفادت التقارير أن القتال متعلق بنزاع على حقوق الاستكشاف في منطقة يرى أن بها رواسب معدنية.

٣٢ - وزار ''رئيسا'' ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' أديس أبابا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦. وبينما كان من المتوقع أن تغتنم إثيوبيا وجود الزعيمين للقيام بأعمال الوساطة للتوصل إلى شكل من أشكال المصالحة بينهما، فلم يكن هناك أي تأكيد بحدوث مثل هذه الوساطة.

٣٣ - ورغم الاستقرار العام السائد في ''بونتلاند''، إلا أن المنازعات داخل الإدارة استمرت عقب إعادة تشكيل الوزارة في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد أسفرت الاشتباكات التي وقعت في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بين الميليشيات الموالية لوزير التخطيط المخلوع والميليشيات المنتمية إلى إدارة ''بونتلاند''، عن مقتل شخصين. وقد تم حل النزاع على أي حال وعين ''الرئيس'' عبده موسى هرسي وزيرا جديدا للتخطيط في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

الأمن

٣٤ - رغم أن الظروف الأمنية في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' مقبولة نسبياً، فإن المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال تظل غير آمنة وذلك أساسا بسبب غياب الهياكل الرسمية للدولة والمنازعات المتقطعة داخل القبائل وفي ما بينها.

٣٥ - وهناك معلومات جوهرية، بما في ذلك التقرير الأخير لفريق الرصد المعني بالصومال (S/2006/229)، تشير إلى مواصلة انتهاك حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. ويضم كثير من المستفيدين الفصائل التي شاركت في أعمال القتال الأخيرة في مقديشو. وما زالت الأسلحة تصل إلى الصومال من مختلف المصادر الخارجية.

٣٦ - ويشمل انعدام الأمن في جنوب ووسط الصومال المنازعات السياسية والصراعات المتعلقة بالموارد فيما بين القبائل وداخلها أو فيما بين ميلشيات الفصائل وداخلها. والوضع الأمني في كيسمايو، الذي كان هادئاً نسبياً، أصبح هشاً، ويعود ذلك، على نحو رئيسي، إلى نشوب نزاعات محلية على امتداد وادي جوبا الجنوبي ويعزى بدرجة أقل إلى امتداد التوترات من مقديشو إلى خارجها. وقد بدأ هذا التوتر في إجراء تحالف وادي جوبا، الذي كان حتى وقت قريب يتسم بالتوازن الدقيق بين فصائل حبر جدير من قبيلة الحوية وتلك التي تنتمي إلى عشيرة ماريهان وهي أحد العشائر الفرعية الرئيسية لدارود. ويعتقد أن العديد من الاغتيالات والهجمات الأخرى في كيسمايو مرتبطة بعناصر متطرفة. وقد أفيد أن هذه العناصر أنشأت معسكرات تدريب في جنوبي الصومال. ويعرف عنهم أنهم ناشطون في المناطق الوسطى.

٣٧ - ومع زيادة الأنشطة الإنسانية المتصلة بالجفاف في وسط الصومال وجنوبها، وقعت عدة حوادث أمنية للعاملين في المجال الإنساني. ففي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، نصب كمين لقافلة إنسانية من قِبل ميليشيا غلجل المدججة بالسلاح الثقيل قرب بيليت وين، على مقربة من الحدود الإثيوبية، أسفر عن مقتل شخص واحد. وفي ٢١ آذار/مارس، تم تبادل إطلاق النار بين الميليشيا المحلية والميليشيا المرافقة لقافلة أغذية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في جوبا الوسطى، راح ضحيته أحد شهود العيان. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أوقفت قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي خارج بايدوا من قِبل رجال الميليشيا العاملين لحسابهم الخاص. وقد أطلق سراح القافلة بعد تدخل محمد إبراهيم حبسادي والميليشيا التابعة له. ومع ذلك، حين حاول حبسادي رفع المتراس من الطريق، وقع اشتباك أسفر عن سقوط ثلاثة قتلى وإصابة تسعة أشخاص.

٣٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وقعت أيضا هجمات استهدفت موظفي الأمم المتحدة. وقد أُخذ أحد الموظفين الدوليين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) رهينة من قبل رجل أعمال محلي في أفمادو في جوبا السفلى يوم ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، وزعم أنه فعل ذلك مقابل أتعاب له ادعى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تف بها منذ عام ١٩٩٧. وقد أطلق سراح الموظف بعد مرور ٣٠ ساعة على اختطافه عقب تدخل الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما جرى اختطاف ثلاثة موظفين من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في حرادهيري في المنطقة الوسطى يوم ١٥ آذار/مارس، ولكن أطلق سراحهم في اليوم نفسه بعد تدخل شيوخ العشيرة وأحد أطباء المنطقة. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أطلق رجال الميليشيا النار على موظف وطني تابع لليونيسيف وأصيب بجراح في بولا حوا في منطقة جيدو.

٣٩ - وتستمر أعمال القرصنة البحرية على الساحل الصومالي، وخاصة في المنطقة الساحلية الوسطى. ويبدو أن حرادهيري وهوبيو هما النقطتان الرئيسيتان اللتان ينطلق منهما القراصنة. ورغم التدخل الفعال من قبل فرقة العمل المختلطة المشتركة، إلا أن هجمات القراصنة على السفن مستمرة، وقد تم الاستيلاء على ثلاث سفن على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٠ - ويشكل التهديد الذي تمثله القرصنة مصدر قلق متزايد. وقد أنشأت كينيا مؤخراً مركزا لتنسيق عمليات الإنقاذ البحرية بدعم من المنظمة البحرية الدولية لتقديم الاستجابة السريعة للعدد المتنامي من هجمات القراصنة في المياه الصومالية. وسيخدم المركز تنزانيا وسيشيل والصومال وكينيا. وسوف يستجيب موظفوه لجميع أشكال الاستغاثة في البحر، بما في ذلك هجمات القراصنة.

خامسا - الحالة الإنسانية

٤١ - كانت أمطار غو (الربيع) التي هطلت على معظم المناطق الجنوبية والشمالية الغربية من الصومال جيدة، وكان توزيعها جيدا عموما، مما ساعد على تجديد مخزون مستجمعات المياه وإمدادات المياه للبشر والماشية على حد سواء. وبدأت المراعي تنتعش، وأخذت أحوال الماشية في التحسن، وشرع المزارعون في تهيئة التربة للزراعة. وبدأ أيضا الرعاة الذين نزحوا من جراء الجفاف في العودة إلى مواطنهم الأصلية.

٤٢ - وهكذا، عملت الأمطار على التخفيف من آثار أسوأ موجة جفاف شهدتها الصومال طوال عقد من الزمان. وقد تبدّدت المخاوف التي دفعت إلى صدور إنذار مبكر في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بأن بعض المناطق الجنوبية في الصومال تواجه خطر احتمال حدوث مجاعة في النصف الثاني من السنة، بيد أنه من السابق لأوانه التنبؤ بالآثار المترتبة على أمطار غو الحالية في الأمن الغذائي. ولا يزال وضع سكان البلاد المتضررين من الجفاف، البالغ عددهم ٢,١ مليون نسمة، بمن فيهم زهاء ٠٠٠ ٤٠٠ شخص من المشردين داخليا، ينذر بالخطر. ورغم أن معظم المشردين هم من ضحايا الجفاف والفيضانات، فإن المتضررين في الآونة الأخيرة يشملون المشردين النازحين بسبب القتال الدائر ولا سيما في مقديشو.

٤٣ - وقد نُقح النداء الموحد للصومال لعام ٢٠٠٦ وأُطلق في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، لطلب الحصول على مبلغ ٠٤٠ ٧١٨ ٣٢٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (مرتفعا بذلك عن مبلغ ٨١٥ ١١٦ ١٧٤ دولارا المسجل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) لصالح ٢,١ مليون شخص (مقابل حوالي ١ مليون شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

٤٤ - وحتى إذا كانت أمطار غو مرضية هذه السنة، فإن الاحتياجات الإنسانية في الجزء الجنوبي من الصومال، ما زالت كبيرة، وتستلزم بذل جهود دؤوبة وطويلة الأجل. فقد استنزف الجفاف أسباب الرزق، لا سيما بالنسبة للرعاة. وأسعار المواد الغذائية الرئيسية في المناطق الجنوبية من الصومال لا تزال أغلى بكثير من الأسعار المعتادة في هذا الوقت من السنة. وعلاوة على هذا، فإن الأمطار تتسبب عادة في حدوث فيضانات محلية، وتزيد من مخاطر تفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه، وتخلق صعوبات تحول دون الوصول إلى المناطق المحتاجة. وقد شدد مبعوثي الخاص للشؤون الإنسانية للقرن الأفريقي، كيل ماغني بونديفيك، خلال زيارته الأولى إلى الصومال، في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، على الأهمية الحاسمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، في الوقت الذي يجرى فيه الاستثمار في إعادة التأهيل على المدى البعيد لتمهيد الطريق للتنمية.

٤٥ - وشدد المبعوث الخاص أيضا على الأهمية القصوى لتوفير فرص الوصول والأمن للمساعدات الإنسانية، نظرا لأن الافتقار إلى فرص وصول مستديمة لا يزال يشكل عائقا رئيسيا أمام الاستجابة الإنسانية. وتشمل العوامل المؤدية إلى ذلك استمرار الافتقار إلى الهياكل الأساسية؛ وانعدام الأمن؛ وغياب الشركاء وضعف القدرة التنفيذية؛ وتواصل أعمال القرصنة على طول الساحل؛ وتأخر التمويل من الجهات المانحة؛ والفيضانات المحلية في الآونة الأخيرة. وقد شكّل انعدام الأمن، على وجه التحديد، عائقا للبيئة التنفيذية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٦ - وبناء على هذه الخلفية، جرت المبادرة إلى الدعوة من أجل توفير فرص الوصول والحماية. ووجّه منسق الشؤون الإنسانية للصومال، رسالة مفتوحة، في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، إلى جميع القادة الصوماليين، يحثهم فيها على المساعدة في تهيئة بيئة تسمح بمرور المساعدات الإنسانية بشكل حر وآمن. ويتواصل نشر المبادئ الإنسانية الأساسية المتعلقة بتوفير فرص الوصول والحماية بين دوائر السلطات المحلية من أجل حشد التأييد الشعبي اللازم لإزالة المعوقات التي تعترض سبيل الأنشطة والعمليات الإنسانية.

٤٧ - ولا يزال تهريب المهاجرين الإثيوبيين والصوماليين من موانئ في ''بونتلاند'' إلى اليمن يشكل قلقا بالغا من الناحية الإنسانية مما يستلزم الاستجابة العاجلة على الصعيدين الدولي والمحلي. وقد وردت تقارير، تفيد بأن زهاء ١ ٨٢٣ صوماليا و ١ ٨٧٠ إثيوبيا وصلوا، في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، إلى اليمن على متن ٣١ سفينة، رغم أن عددا أقل من ذلك تم بالفعل تسجيله لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد لقي المئات حتفهم أثناء محاولتهم القيام بتلك الرحلات، في غضون هذه السنة. وأصبح عدد كبير آخر من الأشخاص، ولا سيما من الشابات، هدفا للمتاجرين.

٤٨ - وتعاون مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، من أجل تسهيل عودة الإثيوبيين الراغبين في ذلك من الصومال، في إطار برنامج للمساعدة على العودة الطوعية. وتعمل الوكالات أيضا بالتعاون مع السلطات المحلية والإقليمية من أجل إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلة. ومن الواجب أن يقوم شركاء المعونة والسلطات في إثيوبيا والصومال واليمن بمعالجة مشتركة لمسألة المهاجرين الإثيوبيين والصوماليين والاتجار بالبشر.

٤٩ - وقد تشرد سبعة عشر ألف شخص نتيجة لأعمال القتال الأخيرة في مقديشو. وكان معظم تلك التنقلات يتم في البداية داخل المدينة نفسها. إلا أنه مع اشتداد القتال، بدأ الناس في مغادرة مقديشو إلى أماكن أخرى، شملت أفغويي، وبلد، وإيلاشا، وبولو هاوا، وجوهر، وميركا. وحتى قبل اندلاع القتال، يقدر أن عددا بلغ ٠٠٠ ٢٥٠ شخص من المشردين داخليا كانوا يعيشون في مقديشو. وقد غادر العاصمة عدد يتراوح من ٠٠٠ ١٠ إلى ٠٠٠ ٢٠ شخص من المشردين داخليا. ومعظم هؤلاء المشردين من الأطفال والنساء والمسنين والمعوقين. ويتوقع عودتهم عندما تنتهي أعمال القتال. إذا استمر القتال، فسيكون لذلك عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية في جنوبي الصومال، بما في ذلك خط الإمدادات الإنسانية الرئيسي من ميناء المعان.

٥٠ - وأصبح ما يزيد على ٥٠٠ ٢ شخص من المشردين داخليا والعائدين بدون مأوى في مخيم بفكولا بووش، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ عندما التهم حريق مخيمهم في بوساسو. ومخيم بفكولا بووش هو أكبر مستوطنة للمشردين داخليا في ''بونتلاند''. وقد أتت النيران على جميع الأكواخ تقريبا. ولم يكن هذا الحريق سوى واحد من عدة حرائق شبت في مستوطنات المشردين داخليا خلال الأشهر الماضية.

٥١ - وزار الصومال المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بالتشرد الداخلي، السيد دنيس مكنمارا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، والتقى بأعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإدارية لكل من ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. وناشد السلطات المحلية أن تسمح لمزيد من الوكالات الإنسانية الدولية بالعمل في أوساط الأشخاص المشردين داخليا والفئات المستضعفة. وفي معرض لفت الانتباه إلى محنة الأشخاص المهربين من الصومال، دعا السيد مكنمارا إلى مقاضاة المهربين ومنظمي هذه التجارة.

٥٢ - وقد بادرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع الشركاء الدوليين بوضع مشروع لتعقب حركة السكان يوفر البيانات اللازمة لإعداد خطط للطوارئ وتعزيز الوقاية من حدوث مزيد من حالات تشرد السكان. وتستمر أيضا قاعدة البيانات في مكتب المفوضية في نيروبي، المتضمنة معلومات عن حركة السكان، في تحليل تحركات الهجرة عبر الحدود بسبب الجفاف.

٥٣ - وقد زاد الجفاف من حركة السكان في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٦، حيث اتجه الرعاة ومواشيهم إلى المناطق النهرية والمراكز الحضرية بحثا عن الماء والكلأ والمساعدات الإنسانية. وتسبب التنافس على المياه والمراعي الخصبة في زيادة حالات الصراع ذات الصلة بالموارد. وتتبعت الأمم المتحدة، خلال شهر آذار/مارس حركة ارتحال زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من المناطق المتأثرة بالجفاف. ومع حلول موسم أمطار غو، بدأ العديد في العودة إلى مواطنهم الأصلية في المناطق الرعوية التقليدية النائية. وتوجد أكبر معدلات لاحتياجات الحماية بين جماعات الأشخاص المشردين داخليا الذين أثقلت كاهلهم عمليات التشرد المتعددة.

سادسا - حقوق الإنسان والحماية

٥٤ - ما زالت حالة حقوق الإنسان في الصومال تثير قلقا بالغا، وتزداد تفاقما بسبب الافتقار إلى مؤسسات دولة فاعلة، وغياب سيادة القانون، واستمرار الصراع بين القبائل والفصائل لما يزيد على ١٥ سنة. ونتيجة لذلك، يثق الجناة في إفلاتهم من العقاب. كما أن العنف القائم على نوع الجنس ظاهرة متوطنة، لا سيما في أوساط المشردين داخليا. وما تزال حقوق الأقليات، وبخاصة ''البانتو'' دون حماية.

٥٥ - ولا يوجد أي نظام عامل لإقامة العدل في الصومال. ويطبق الشيوخ العدالة عن طريق الركون إلى تقاليد التعويض. وقد أقامت محاكم الشريعة في مقديشو مراكز احتجاز خاصة بها. ولا يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان ولا لمحامي الدفاع في العاصمة الوصول إلى هذه المراكز، أو تقديم المساعدة القانونية للمحتجزين. وفي غياب آلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في معظم أجزاء البلاد، تواصل منظمات حقوق الإنسان الصومالية العمل في مناخ بانعدام الأمن و الخوف.

٥٦ - وقد أسفر القتال الذي دار مؤخرا في مقديشو بين التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب ومحاكم الشريعة عن وقوع إصابات كبيرة بين المدنيين، وزيادة في أعداد المشردين داخليا الذين ظلوا دون مساعدة ولا حماية، فضلا عن حركات تنقل السكان داخل

العاصمة لأن أكثر الناس ضعفا ليست لهم القدرة على الهروب. وعمد الجانبان إلى تجنيد الأطفال من الشوارع والمدارس للانضمام إلى مجموعات المليشيات التابعة لهما. ووردت أيضا تقارير تفيد عن زيادة عمليات اختطاف المدنيين في مقديشو. وذُكر أن الأطفال والنساء ورجال الأعمال البارزين كانوا هم المستهدفين في المقام الأول طلبا للفدية.

٥٧ - ويشكل الحصول على المعلومات التحدي الرئيسي الذي تواجهه وكالات الأمم المتحدة في إطار سعيها للترويج لاستراتيجية لحماية حقوق الإنسان. ويجرى حاليا بذل جهود من أجل إقامة شبكة لحماية ورصد حقوق الإنسان، تضم وكالات الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان الصومالية. وستعمل الشبكة، عند إقامتها، على رصد تجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بصفة منتظمة، والمساعدة على تحديد الاستجابات في مجالي الحماية وحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق أنشطة الدعوة.

٥٨ - وقد زارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة لويز أربور، نيروبي، والتقت بممثلي الخاص في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. والتقت كذلك بموظفي وكالات الأمم المتحدة، وأعضاء المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان لتبادل الآراء بشأن تحديات حقوق الإنسان في الصومال وتخطيط استراتيجيات للتدخل.

سابعا - الأنشطة التنفيذية لتعزيز السلام

ألف - سيادة القانون وإدارة شؤون الحكم

٥٩ - قدمت الأمم المتحدة والجهات المانحة، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، الدعم لعقد الدورة الأولى للبرلمان في بايدوا. ويشمل الدعم المقدم للدورة الجارية إصلاح مرافق البرلمان، وتوفير وسائل لنقل أعضاء البرلمان إلى بايدوا وترميم وتجديد مكتبيْ الرئيس يوسف ورئيس البرلمان. وقدمت الأمم المتحدة الدعم أيضا لدفع مكافآت أعضاء البرلمان عن طريق مشروع دعم الميزانية في حالات الطوارئ في الصومال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٠ - ونظم المكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال حلقة دراسية في بايدوا في الفترة من ٣ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، عن الفيدرالية والشؤون الدستورية لمساعدة أعضاء البرلمان في إعداد مسودة الدستور الاتحادي الجديد. ونُفذ مشروع بناء القدرة هذا برعاية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبناء السلام في الصومال. وكان الهدف هو تحفيز الحوار بشأن الميثاق الاتحادي الانتقالي وتعزيز قدرة البرلمان في مجالي التشريع ورسم السياسات. وحضر الحلقة الدراسية أكثر من ١٨٠ من أعضاء البرلمان من أصل ٢٧٥ شخصا.

٦١ - وشاركت فرقة عمل خماسية تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في برنامج تدريبي على مدى ٢٠ يوما، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، في معهد كينيا للإدارة في نيروبي. وأسفر البرنامج عن خطة عمل استراتيجية لإنشاء خدمة مدنية ستعرض على البرلمان الاتحادي الانتقالي للتصديق عليها. وستمهد الخطة الطريق لإنشاء لجنة للخدمة المدنية. وشمل التدريب مجالات مثل مبادئ الإدارة، وصياغة السياسات العامة، والتوظيف واختيار الموظفين، والعلاقات الصناعية وقوانين العمل، وتقييم الأداء وإدارة المالية العامة. وكان التدريب مدعوما من حكومة النرويج عن طريق مشروع البدايات الجديدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٢ - وأُطلق، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، مشروع لبناء السلام والمصالحة على صعيد المقاطعات تدعمه حكومة إيطاليا وينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف المشروع إلى تمكين المجتمعات المحلية من اختيار إداراتها المحلية، والمبادرة إلى المصالحة على صعيد المقاطعة وإنشاء مجالس إنمائية على صعيد المقاطعات في عموم البلاد، مع البدء بمنطقة باي في وسط الصومال.

٦٣ - ويعمد المشروع إلى عقد لقاءات بين شيوخ القبائل، والزعماء التقليديين ومجموعات المجتمع المدني للعمل من أجل إعادة إقامة إدارات محلية نيابية تتماشى مع الميثاق الاتحادي الانتقالي. وستعمل أيضا هذه المجموعات التي تمثل فرادى المناطق على تيسير الحوار والعمل اللازمين لنشر نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية لعام ٢٠٠٤.

٦٤ - وقد تخرجت، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، من أكاديمية أرمو للشرطة المنشأة حديثا في ''بونتلاند''، أول دفعة لضباط شرطة من ''بونتلاند'' وجنوبي الصومال تدربوا معا منذ حوالي ١٥ سنة. وقد التحق طلاب الشرطة البالغ عددهم ١٥١ فردا بينهم ١٩ فتاة، بالأكاديمية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وسيجرى نشرهم في مختلف أرجاء البلاد.

٦٥ - ودأب أيضا برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الدعم لإنشاء وحدة حماية خاصة لقوة شرطة ''بونتلاند''. واستكملت أعمال إصلاح مباني الوحدة في غاروي في الرّبع الأول من سنة ٢٠٠٦، وجرى اختيار ١٢٠ مجندا، بينهم ١٠ نساء.

٦٦ - وعُقدت في نيروبي، في يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، حلقة دراسية بشأن إعادة إقامة المحكمة العليا في الصومال. وكانت بمثابة منتدى لأعضاء المحكمة العليا المُقبلين لمناقشة المسائل المتعلقة بإعادة إقامة محكمة عليا والمحاكم التابعة لها. وسبقت الحلقة الدراسية ستة أيام من المناقشات غير الرسمية حضرها ستة من الأعضاء المُقبلين للمحكمة العليا،

ورئيس المحكمة العليا والمحامي العام للحكومة الاتحادية الانتقالية وموظفو برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء – التقييم المشترك للاحتياجات

٦٧ – أحرز التقييم المشترك للاحتياجات الصومالية خلال الفترة قيد الاستعراض تقدما كبيرا في إكمال تقييماته وتحليلاته. وإضافة إلى بعثات تقييم مجموعات من المواضيع داخل البلاد، أُنجز في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٦ تقييم ميداني قائم على استبيان. وتمكنت العملية من الوصول إلى كثير من الأماكن النائية الوعرة في الصومال، بما في ذلك مناطق لم يتفقدها المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة. وسيتم تحليل نتائج الاستبيان وتوحيدها لإدماجها في مشاريع التقارير المتعلقة بمجموعات المواضيع (انظر S/2006/122، الفقرة ٤٦).

٦٨ – وسعيا إلى توسيع نطاق المشاركة الصومالية في عملية التقييم المشترك للاحتياجات، عُقدت حلقة عمل تشاورية للتخطيط في نيروبي، في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين من المجتمع المدني في مقديشو. وأعقب ذلك عقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة من المجتمع المدني في بيليت وين، وغاروي ومقديشو في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وعُقدت حلقة عمل دامت يومين لمشاورات التقييم المشترك للاحتياجات وإجازته، في ٢٤ و ٣٠ أيار/مايو في مقديشو، نظمتها مؤسسات المجتمع المدني والخبراء المحليون المعنيون بالتقييم، لفائدة ما يزيد على ٢٠٠ من أصحاب المصلحة في مقديشو. وشارك في حلقة العمل متخصصون ومجموعات نسائية وشبابية وزعماء تقليديون ودينيون ومجموعات الأعمال التجارية وإدارات إقليمية، بمن فيهم ''عُمد'' ''رؤساء بلديات'' ١٦ مقاطعة من مقاطعات مقديشو، و ''محافظ'' مقديشو، فضلا عن ممثلين للأشخاص المشردين داخليا. وستُنظم حلقات العمل الميدانية المتبقية لإجازة مجموعات المواضيع في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٦٩ – ويجرى حاليا الاضطلاع بحملة إعلامية داخل البلاد لتعريف الجمهور بالتقييم المشترك للاحتياجات عن طريق الإذاعة. ويتمثل الهدف في كفالة تثقيف الجمهور بشأن عملية التقييم المشترك للاحتياجات وكسب ''دعم'' الصوماليين لها وإمساكهم بزمامها. وعلاوة على ذلك، زار فريق التقييم بايدوا، في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٦، برفقة تلفزيون قناة العربية وهيئة الإذاعة البريطانية لإبراز احتياجات الصومال في مجالات الإنعاش والتعمير والتنمية، وخلق اهتمام بناء بمستقبل الصومال. وبغية تعميق ملكية الصوماليين لعملية التقييم، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، إحاطات للبرلمان الاتحادي الانتقالي بشأن عملية التقييم. وتتواصل المناقشات بشأن أفضل الطرق الكفيلة

بضمان استمرار التزام أعضاء البرلمان. ومن المتوقع أن يكتمل إعداد التقرير النهائي لبرنامج التعمير والتنمية الصومالي بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٦.

جيم – الحد من الفقر وتوفير سبل العيش المستدامة

٧٠ – واصل برنامج الأمم المتحدة للحد من الفقر وتوفير سبل العيش المستدامة تقديم الدعم لمركز التدريب التابع لميناء بربرا ومعهد ''بونتلاند'' لتطوير الإدارة العامة و التنظيم. ويضم المعهدان ما مجموعه ٣٠٠ طالب يدفعون الرسوم، كما يساعدان على تلبية الحاجة إلى موظفين مدربين تدريبا جيدا للعمل بالقطاعين العام والخاص.

٧١ – ويُركز برنامج العمالة المكثفة من أجل السلام التابع لمنظمة العمل الدولية في مقديشو وفي المنطقتين الجنوبية والوسطى من الصومال، على حالات الطوارئ وعلى وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة الأجل تهدف إلى خلق فرص للعمل والنهوض بالحوار الاجتماعي، وإنعاش الاقتصادات المحلية وتثبيت استقرارها، وإصلاح الهياكل الأساسية وبنائها، وتقديم الخدمات الأساسية. ويستجيب برنامج منظمة العمل الدولية في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' لمتطلبات عملية الانتقال السلمي من الإغاثة إلى التنمية الجارية منذ بضع سنوات في هذه الميادين. وإضافة إلى خلق فرص للعمل، تعمل منظمة العمل الدولية على النهوض بالعمالة عن طريق تطوير المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

دال – الصحة

٧٢ – نُظمت حملة جماهيرية للتطعيم ضد شلل الأطفال في إطار برنامج الأيام الوطنية للتحصين في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦. ورغم أن عدد حالات الإصابة قد تراجع بشكل كبير في مقديشو في سنة ٢٠٠٦، فقد تم الإبلاغ عن حدوث إصابات جديدة في مناطق أخرى، ويمكن أن ينتشر شلل الأطفال إلى البلدان المجاورة في القرن الأفريقي. ومن المقرر الاضطلاع بحملات إضافية، تشمل تكثيف التعبئة الاجتماعية والأنشطة عبر الحدود خلال سنة ٢٠٠٦.

٧٣ – كما أن حملات التطعيم ضد الحصبة وكزاز الرضع جارية حاليا في وسط وجنوب الصومال، كجزء من الأنشطة المستمرة للحد من وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية. وسيجرى تطعيم ما يزيد على ٢,٥ مليون طفل تتراوح أعمارهم من تسعة أشهر إلى ١٥ سنة ضد الحصبة بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد أُنجزت الجولة الثانية من الحملة التي تستهدف ٢٥٠ ٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب في منطقة شبيلي السفلى في جنوب الصومال.

٧٤ - وقد أُحرز تقدم كبير على صعيد مكافحة الملاريا، عن طريق تدريب ما يزيد على ٤٠٠ من موظفي الصحة على أساس المبادئ التوجيهية الجديدة للعلاج. وبدأ العمل بالعلاج بمركبات الأرطماسين على جميع مستويات النظام الصحي.

٧٥ - وقامت السيدة أنا كتالدي، رسول الأمم المتحدة للسلام، بزيارة مستشفيات معالجة السل في بوراما وهرجيسة، في آذار/مارس ٢٠٠٦، وساعدت على جمع التبرعات للبرنامج.

٧٦ - ومافتئت منظمة الصحة العالمية تضطلع، بالتنسيق مع غيرها من الوكالات، بدور ريادي في تقديم الدعم للرعاية الصحية لعدد تقديري يبلغ ٢,١ مليون نسمة من السكان المتضررين من جراء الجفاف. وتقدم المنظمة الدعم إلى السلطات الصحية من أجل تقييم المخاطر ورصدها، ودعم تنسيق الأنشطة الصحية وتوفير الخبرة التقنية لمكافحة تفشي الأوبئة وتقديم خدمات التوعية.

هاء - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب(الإيدز)

٧٧ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ نظمت الأمم المتحدة اجتماعا بشأن التعجيل بإتاحة علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للجميع، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في بوساسو. وناقش المشاركون الذين أتوا من ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' ومن مناطق أخرى في الصومال، النتائج التي توصلت إليها دراسة استشارية عن حالة علاج فيروس نقص المناعة البشرية في هذه المناطق. ويجرى حاليا وضع خطة عمل للتعجيل بفرص الوصول إلى الخدمات المتكاملة للوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

٧٨ - وانطلقت أعمال اللجنة المعنية بالإيدز في المنطقة الجنوبية الوسطى، في ١٤ آذار/مارس، وذلك في دورة خاصة للبرلمان الاتحادي الانتقالي عقدت في بايدوا. وقد أنشأت كل من ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' لجانا معنية بالإيدز في أواخر سنة ٢٠٠٥.

واو - المياه والتصحاح البيئي

٧٩ - تأثر وسط الصومال وجنوبه بشدة من الجفاف في الربع الأول من سنة ٢٠٠٦. ونفذت وكالات الأمم المتحدة مشاريع لتطهير وتعميق المراحيض والآبار الضحلة وإمداد المجتمعات المحلية المحتاجة بالمياه عن طريق الصهاريج. وساعدت حملات معالجة مصادر المياه بالكلور وحملات النظافة والتصحاح على منع تفشي الأوبئة المنقولة بالمياه. وبدأ العمل من أجل تحسين إمدادات المياه في بايدوا، باعتبارها المقر المؤقت للمؤسسات الاتحادية الانتقالية.

زاي – التعليم

٨٠ – قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الدعم لصياغة مناهج تدريبية لمعلمي المرحلة الابتدائية في ''بونتلاند'' وتواصل المساعدة في توفير الكتب المدرسية وأدلة التدريس للصفين السابع والثامن في بقية أنحاء البلاد. وتقدم مبادرة المنح الدراسية الجارية التي ترعاها حاليا المفوضية الأوروبية الدعم إلى ٣٣ طالبا صوماليا يتابعون دراساتهم في الجامعات الكينية. وسيعود الطلاب إلى الصومال بعد إنهاء دارستهم للمساهمة في عملية الإنعاش المحلي.

٨١ – وتدعم الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجامعة الإلكترونية الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات الجامعية الصومالية دورات تدريبية قصيرة للجامعة الإلكترونية والأفريقية في مجالات الصحافة وتكنولوجيا المعلومات والأعمال التجارية في ست مؤسسات مشاركة. ويجرى أيضا تنظيم دورات دراسية في مجالي الصحافة وتدريب المعلمين، للحاصلين على درجة جامعية في كل من جامعة أمود وجامعة هارجيسه وجامعة شرق أفريقيا.

٨٢ – وأصبح الآن منهاج إلكتروني للتعلم عن بعد لتدريب المعلمين جاهزا، وجرى تطوير أشكال متعددة من التدريس، بما فيها الأقراص المدمجة المستخدمة كذاكرة قراءة. وأكمل موظفو الجامعة الإلكترونية الأفريقية التقييمات التقنية الميدانية الأولية في الجامعات الثلاث المذكورة أعلاه، كما أن المؤسسات الصومالية بصدد إقرار المنهاج حاليا.

حاء – تطوير الشباب ومشاركته

٨٣ – دعمت اليونيسيف تطوير موقع شبكي للشباب هو ''Hellosomaliyouth.net'' (شبكة مرحبا بالشباب الصومالي). وتلقى ستة شباب من مديري المواقع الإقليمية التدريب الأساسي في إدارة المواقع، ويعملون الآن على تحميل المقالات الإخبارية في المواقع وإدارة منتديات الحوار الإلكترونية المتعلقة بقضايا الساعة التي تهم الشباب. وسيتم إطلاق الموقع في أواخر هذا العام.

٨٤ – وتشترك اليونيسيف مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تقديم التدريب للشباب في مجالات الريادة والتطوير المؤسسي ومشاريع تعليم الشباب عن طريق الأقران. وقد تلقى حوالي ٢٠٠ من الشباب التدريب خلال الربع الأخير من السنة. كما قدم أيضا التدريب في مجال الحكم المحلي الرشيد لما يناهز ٢٢٥ من الشباب في ''صوماليلاند''.

طاء – ملاحظات

٨٥ – أُحرزت مكاسب كبيرة في العملية السياسية في الصومال، تشمل عقد البرلمان وإقرار بايدوا كمقر مؤقت للمؤسسات الاتحادية الانتقالية. وإنني أثني على قيادة هذه المؤسسات لما قطعته من أشواط نحو الأمام متحلية بالالتزام والشجاعة. بيد أن هذه المكاسب، التي أنجزت بعد هذا الجهد الجهيد، قد تتقوض الآن بفعل القتال الدائر في مقديشو واستمرار الانفلات الأمني في بايدوا.

٨٦ – ومن الواجب أن تعطى الأولوية العليا للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في مقديشو واتخاذ خطوات جادة نحو توطيد السلام. وسيستلزم الأمر إعمال نفوذ الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية من أجل انتشال الطرفين من حافة الهاوية ومساعدتهما على حل خلافاتهما وتسوية مصالحهما المتضاربة. ويتحتم على الطرفين، لدى معالجة مشاكل مقديشو، أن يتوصلا إلى طريقة عمل من شأنها أيضا أن تتصدى لأي تهديد إرهابي في العاصمة. وتساهم الانتهاكات المستمرة للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على الأسلحة في أعمال العنف الجارية، وتفاقم الظروف الأمنية في الصومال وخاصة في مقديشو.

٨٧ – ويجب أن تكون الأولوية الثانية لتعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية وبناء جسر بين مقديشو وبايدوا. وليس باستطاعة المجتمع الدولي أن يفرض السلام على الأطراف المتحاربة، لكن بإمكانه المساعدة على تسوية الخلافات داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية وتوحيد صفوف سائر أعضائها دعما للعملية السياسية في بايدوا.

٨٨ – ويواصل ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، إجراء مشاورات مع جميع القادة الصوماليين، ومع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية وممثلي الحكومات المهتمة. كما يبذل قصارى جهده من أجل وقف القتال، وإقناع القادة الصوماليين بمواصلة الحوار والسعي إلى المصالحة وإقامة حكم مستقر عملا بالميثاق الاتحادي الانتقالي. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة والدعم في ظل إطار من هذا القبيل.

٨٩ – وسيُمكن وجود مؤسسات اتحادية انتقالية فعالة الصومال من تعزيز أمنه الداخلي ومجابهة تحديات مثل الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان تعزيز الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار. ويتضمّن إطار هذه الخطة ضرورة تحقيق وقف إطلاق نار شامل وناجع يمكن التحقق منه، ووضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتلاءم على أكمل وجه مع البيئة الصومالية. والأمل معقود على أن هذه الخطة، ستصبح بمساعدة الجهات الفاعلة الخارجية، أكثر فاعلية واستجابة لاحتياجات الأمن المستدام وإنفاذ القانون.

٩٠ - والآن، وعلى ضوء وجود جميع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بما فيها الحكومة الاتحادية الانتقالية، والبرلمان الاتحادي الانتقالي والهيئة القضائية في بايدوا، فإن ثمة حاجة ملحة إلى تقديم المساعدة لإنشاء إدارة مقاطعة في بايدوا لتقديم الخدمات الأساسية وإنفاذ الأمن العام. وفي الوقت نفسه، يجب بذل جهود لتشجيع ودعم تجميع الميليشيات العاملة لحسابها الخاص الموجودة حاليا في المدينة وحولها ونزع أسلحتها.

٩١ - وإني أشيد ببرامج الأمم المتحدة ووكالاتها لمواصلتها تقديم المساعدة الإنسانية للصومال في ظل تنامي التحديات المتعلقة بوجه خاص بفرص الوصول. ومن واجب الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات المحلية ألا تدخر وسعا من أجل كفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عائق إلى جميع الفئات المستضعفة، ولا سيما الفئات المتضررة من جراء الأزمة الإنسانية الحالية، فضلا عن كفالة الحماية لموظفي الإغاثة الإنسانية. وفي هذا الصدد، لا يمكن المبالغة في تقدير الحاجة إلى تقديم الدعم و المساعدة المنسقين من أجل تحسين الحالة الأمنية.

٩٢ - وثمة حاجة أيضا إلى توسيع نطاق الالتزام الدولي والدعم المنسق للتخفيف من محنة الشعب الصومالي وتحسين الحالة الإنسانية في الصومال. وإذا أريد تخفيف الآثار السيئة للأزمة الإنسانية فمن واجب المجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء الرئيسيون المتعددو الأطراف والثنائيون، تقديم الاستجابة السخية لعملية النداء الموحد المنقح للصومال لعام ٢٠٠٦، والوفاء بالتعهدات في الوقت المناسب. وإني أهيب بجميع الجهات المانحة أن تقدم مزيدا من التمويل المرن وأن تستثمر في القدرة التشغيلية للمنظمات غير الحكومية، مع مراعاة التكاليف الأمنية التي تنطوي عليها إقامة وجود داخل الصومال.

٩٣ - وأود، أخيرا، أن أُؤكد مجددا تقديري البالغ لممثلي الخاص في الصومال، لقيادته وللجهود الدؤوبة التي يبذلها من أجل تعزيز الحوار والمصالحة الشاملين فيما بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ووقف أعمال القتال في مقديشو. وأهيب بجميع الأطراف الصومالية والدول الأعضاء أن تستمر في توفير الدعم والتعاون الكاملين له في سعيه من أجل تحقيق هذا الهدف.